S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان السودان

في

الدورة السادسة
لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى

المندوب الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة

الثلاثاء 17 نوفمبر 2025م

(الرجاء مراجعة النص قبل الالقاء)

شكرا السيد الرئيس،

أتقدم لكم سعادة السفير عمر هلال المندوب الدائم للمملكة المغربية الشقيقة بخالص التهاني بمناسبة توليكم لرئاسة الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى بالشرق الأوسط، ونثمن عاليا الجهود الحثيثة والمقدرة التي بذلتها الرئاسة المغربية كما أود أن أعرب عن

تقديرنا لكل الرئاسات السابقة للمؤتمر، على ما تحقق من تقدم ملموس للدفع قدماً بأعمال المؤتمر.

كما أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة، وللسيدة/ ايزومي ناكاميتسو، الممثل السامي لشئون نزع السلاح، على مشاركتها، ولا يفوتنا أن نشكر الدول المودعة روسيا وبريطانيا، والدول النووية الأخرى الصين وفرنسا والحضور الكريم من ممثلي المنظمات الدولية.

السيد الرئيس،

يواجه نظام نزع السلاح النووي العديد من التحديات الجسيمة، التي تهدد فعالية المعاهدات القائمة وتعيق إحراز تقدم إضافي. وتشمل هذه التحديات :التوترات الجيوسياسية وغياب الثقة، التحديث العسكري، عدم الامتثال، والانسحاب من المعاهدات، الجمود في مفاوضات نزع السلاح، تحديات التحقق، التكنولوجيات الناشئة، الفجوة بين الالتزامات والتنفيذ. ولعل التصريحات التي صدرت مؤخرا بشأن اعتزام بعض الدول النووية اجراء تجارب نووية تحمل خطورة كبيرة لأنها تزيد من خطر سباق تسلح نووي وتؤدي لزعزعة الاستقرار العالمي.

ومع اقرارنا بأن الطريق إلى تحقيق هدف انشاء المنطقة معقد ومليء بالتحديات ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون هذه التحديات ذريعة للتقاعس عن تحقيق الهدف المنشود. بل يجب ان تمثل دافعا لمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الدول.

السيد الرئيس،

يُعد السعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أحد الأهداف الأساسية والمدرجة منذ وقت طويل ضمن جدول أعمال المجتمع الدولي بشأن السلام والأمن. وشكّل هذا الهدف محورًا للعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى العقود الماضية، الأمر الذي يعكس توافقًا دوليًا حول أهمية إقامة هذه المنطقة لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز جهود عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها عالميًا.

إن عقد مؤتمر أممي مخصص للتفاوض بشأن التوصل لاتفاق قانوني تنشا بموجبه المنطقة الخالية بالشرق الاوسط يمثل خطوة عملية وهامة لترجمة التطلعات المشتركة لشعوب المنطقة إلى واقع فعلي، ولا يمكن اعتباره مجرد إجراء دبلوماسي، بل ضرورة ملحة استجابةً للتحديات القائمة في المنطقة،حيث ان استمرار غياب مثل هذه المنطقة يمثل فجوة كبيرة في البنية العالمية لعدم الانتشار ومصدراً مستمراً لعدم الاستقرار الاستراتيجي.

وأود في هذه السانحة التأكيد على دعم السودان غير المحدود للجهود الرامية لإنشاء المنطقة الخالية بالشرق الأوسط وعلي راسها هذا المؤتمر الذي شارك السودان في دوراته الستة السابقة.

وفي تقديرنا ان المنطقة الخالية بالشرق الأوسط يمكن ان تسهم في تحقيق العديد من الاهداف الاستراتيجية أبرزها:

أولا: **تعزيز الأمن الإقليمي،** عبر التقليل من خطر سباق التسلح النووي، والتقليل من المخاوف الوجودية، وبناء الثقة التي تفتقر إليها دول المنطقة من خلال إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق من حسابات الأمن الإقليمي مما يسهم في خلق بيئة أكثر استقراراً وأمناً للجميع.ونري ان انشاء المنطقة يعتبر شرطا أساسيا للسلام. حيث لا يمكننا أن نأمل في بناء سلام شامل ودائم في المنطقة بينما تبقى أكثر الأسلحة تدميراً أداةً حاضرةً أو محتملةً في ترسانة الدول.

ثانياً: تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي:يشكل إقامةُ منطقةٍ خاليةٍ من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط محوراً أساسياً في الإطار القانوني والعملي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT). فهذه المنطقة لا تُعد مجرد هدف إقليمي، بل تمثل عنصراً حيوياً ضمن الصفقة الدولية التي أرستها المعاهدة لضمان سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار وتعزيز مصداقيته. إن تعزيز هذا النظام يتطلب اتخاذ خطوات ملموسة تترجم الالتزامات إلى واقع فعلي، وتؤكد التزام المجتمع الدولي بالسير نحو عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وعليه، فإن إقامة المنطقة الخالية ليست فقط استجابة لتطلعات شعوب المنطقة، بل هي ضرورة حتمية للحفاظ على

توازن معاهدة عدم الانتشار، وانتصاراً كبيراً لمعيار عدم الانتشار العالمي، ويعزز التزام المجتمع الدولي بمنع انتشار الأسلحة النووية.
ثالثا: ضرورة إنسانية و إستراتيجية: شهد العالم الآثار المدمرة للأسلحة النووية، وان مجرد التفكير في وجودها في الشرق الأوسط يعني استدعاء تهديد للبقاء البشري، ولمصادر المياه، وللزراعة، ولقابلية العيش على الأرض نفسها.

كما ان سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط لن يعزز أمن أي أحد؛ بل سيمحو مفهوم الأمن نفسه تماماً.ويجعل من أي أزمة إقليمية كارثة عالمية محتملة. إن استمرار وجود هذه الأسلحة يعتبر الوصفة المثلى لتحقيق انعدام الأمن المتبادل. وندعو في هذا الصدد طل الأطراف بالمنطقة لإخضاع كافة منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة والإنضمام بصورة عاجلة لمعاهدة عدم الإنتشار النووي.

السيد الرئيس،

ان التزام دول المنطقة بالمشاركة الفاعلة في كل دورات المؤتمر لهو خير دليل على الالتزام الجاد بالمضي قدما لمواصلة المناقشات الجادة وصولا للتوافق على اللبنات الاولي للاتفاق القانوني المنشئ للمنطقة. وينوه السودان في هذا الصدد بالمناقشات المفيدة التي أجرتها مجموعة العمل خلال العام الماضي، ونتقدم في هذا الخصوص بفائق الشكر للمملكة الأردنية لاستضافتها لأول اجتماع للمجموعة العاملة خارج الأمم المتحدة، ونشدد على ضرورة مواصلة المناقشات بصورة شفافة وصريحة ومعمقة بشأن:

- الضمانات الأمنية السلبية (NSA) بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول المنطقة والتي اختارت التخلي عن الأسلحة النووية طوعا .
- انشاء نظام للتحقق يمكن التدقيق فيه، ويكون شفافاً وقابلاً للتطبيق عالمياً، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- الوصول لتفاهمات مشتركة لسبل فض المنازعات، والمشاورات،

والتعاون، ونطاق الاتفاقية، وحيز النفاذ وغيرها من الموضوعات التي تم التوافق عليها مستفيدين من تجارب المناطق الخالية الأخرى مع مراعاة الخصوصية التي تتسم بها منطقة الشرق الأوسط.

- التأكيد على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً لما أقرته معاهدة عدم الانتشار النووي.

ختاما السيد الرئيس،

فإننا نجدد الدعوة لجميع الدول المعنية في المنطقة، للانخراط في هذه العملية بحسن نية، وبإرادة سياسية وشعور مشترك بالمسؤولية وايماناً بان إقامة المنطقة ليس تنازلا، بل ضرورة ملحة، وانفاذ لالتزامات قانونية أكدتها الارادة الدولية. يجب أن يكون المؤتمر منبراً للحوار الجاد، وليس للاتهامات المتبادلة. وينبغي أن يعالج المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الأطراف بطريقة متوازنة وعادلة.

إن على المجتمع الدولي، ولا سيما الرعاة المشتركون لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، مسؤولية تيسير هذه العملية بشكل فعال، وخلق بيئة مواتية للحوار، وتقديم الضمانات اللازمة لبناء مستقبل أكثر أمناً واستقراراً وخالياً من الأسلحة النووية لشعوب الشرق الأوسط والعالم.

وشكراً ،